وعلها الاصلي ولهذا كان هو المطلوب كما اشار اليه الشيخ بقوله
الفاضل لاسيما مع وجود الخلاف بعدم الصحة في اثنيها فاتنفي الفضل
فيه **أول الاولى** كسائر المنويات فلا يكفي تقديمها عليه بالاتفاق
**ويجوز في اثنيها** ولو مع تحللها اذ لا يضر خروجه منها حقيقة
الاتمام تسليمه وحصول الفرض بذلك **في الاظهر** لان الجمع ضم
الثانية للاولى فما لم تقرغ الاولى فوقت ذلك الضم باق وانما امتنع
عليه ذلك في القصر لتادي جزء على التمام ويستحيل بعده القصر
كما مر والاوجه انه لو تركه بعد تحلله ثم اراده قبل طول الفصل
جاز كما يؤخذ مما نقلته في الروضة عن الدارمي أنه لو نوى الجمع
اول الاولى ثم نوى تركه ثم قصد فعله فعنده القولان في نية الجمع
في اثنايه ومقابل الاظهر لا يجوز قياسا على نية القصر بجامع انها في الثانية
رخصتا سفر واجاب الاول بما مر ولو شرع في الظهر او المغرب
بالبلد في سفينة سارت فنوى الجمع فاتم لم تشترط النية مع
التحرم صح لوجود السفر وقتها والا فلا قاله في المجموع نقلا
عن المتولي وما قاله بعض المتاخرين من انه يفرق بينها
وبين حدوث المطر في اثنا الاولى حيث لا يجمع به كما سياتي بان
السفر باختياره فنزل اختياره له في ذلك منزلة بخلاف المطر
حتى لو لم يكن باختياره فالوجه امتناع الجمع وهنا يرد بان المعتمد
ما ذكره المتولي ويفرق بين السفر والمطر بان المطر اضعف
للخلاف فيه ولان فيه طريقا باشتراط نية الجمع في الاحرام
لان استدامة المطر في اثنا الصلاة ليست بشرط للجمع فلم يكن اي اثنائها
محلا للنية وفي السفر يجوز النية قبل الفراغ من الاولى لان استدا
شرط فكانت محلا للنية فليس الافرق في المسافر بين ان يكون
السفر باختياره او لا كما افاده الوالد رحمه الله تعالى وقد يحمل
المتولي بان السفر باختياره على ان من شانه ذلك والا كذلك

المطر

**المطر** قلا ايراد وقالتها **الموالاة** بان لا يطول بينهما **فصل**
اذا الجمع يجعلهما كصلاة واحدة فوجب الولا كركعات الصلاة لانها
تابعة والتابع لا يفصل عن متبوعه ولهذا تركت الرواتب
بينها وكيفية صلاتها انه اذا جمع الظهر والعصر قدم سنة
الظهر القبلية وله تاخيرها سواء اجمع تقديما ام تاخيرا
وتوسيطها ان جمع تاخيرا سواء قدم الظهر ام العصر واخر سنتها
التي بعدها وله توسيطها ان جمع تاخيرا سواء قدم الظهر ام العصر
واذا جمع المغرب والعشا اخر سنتيهما وله توسيط سنة المغرب
ان جمع تاخيرا وقدم المغرب وتوسيط سنة العشا ان جمع تاخيرا
وقدم العشا وما سوى ذلك ممنوع وعلى ما مر من ان للمغرب
والعشا سنة مقدمة فلا يخفى الحكم ضمنا فتقرر ان جمعي الظهر والعصر
كذا افاده الشيخ في شرح الروض **فان طال الفصل** بينهما **ولو بعذر**
كجنون او اغما او سهو **وجب تاخير الثانية الى وقتها** لفوات
شرط الجمع **ولا يضر فصل يسير** لخبر الصحيحين عن انس رضي الله
صلى الله عليه وسلم لما جمع بمزدلفة اقام للصلاة بينهما وشمل ذلك ايضا
ما لو حصل الفصل اليسير بخطبتين اوردة وعاد للاسلام
عن قرب بين سلامه من الاولى وتحرمه بالثانية كما افتى به
الوالد رحمه الله تعالى وتردد بين الصلاتين في انه نوى الجمع
في الاولى ثم تذكر انه نواه قبل طول الفصل كما قاله الروياني
من عند نفسه مخالفا في ذلك لوالده قال الزركشي وهو الوجه
بالقيد المار فلا يضر في الصور كلها **ويعرف طوله وقصره**
**بالعرف** اذ لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة فرجع اليه فيه
كالحرز والقبض ومن الطويل قدر صلاة ركعتين ولو باخفا
ممكنة كما اقتضاه اطلاقهم **ولا تجمع** بين الصلاتين **الجمعة**
**على الصحيح** كما مر في موضعه **ولا يضر فعل طالب خفيف** كالاقامة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)